האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل

الباحة الخلفيّة لوزارة التربية والتعليم:

حالة المدارس في القرى غير المعترف بها

تقرير حول أوجه القصور والمكاره والسلامة

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل

الباحة الخلفيّة لوزارة التربية والتعليم:
حالة المدارس في القرى غير المعترف بها

تقرير حول أوجه القصور والمكاره والسلامة في مدارس القرى غير المعترف بها

كتابة: المحامية إلزا بونيّا، المحامية عبير جبران

المساعدة في الكتابة: ميشال أمزاليك

الصور: م.ا مفكحيم واتبروآه

شكر وتقدير:
إلى الصندوق الجديد لإسرائيل على تمويل إجراء الفحوصات وكتابة التقرير؛ وإلى لجان أولياء الأمور ومجلس القرى غير المعترف بها (صندوق السراج م.ض)، على المساعدة والمرافقة

آب /أغسطس 2026

الفهرس

مدخل 3
خلفية..... 4
الحق في التعليم وواجب السلطات في ضمان سلامة المؤسسات 4
حالة جهاز التربية والتعليم البدوي 5
المكانة القانونية للمدارس في القرى غير المعترف بها..... 6
إخفاقات مركزية في إدارة مؤسسات التربية والتعليم وفي منظومة العلاقات بين وزارة التربية والتعليم والمجالس الإقليمية 7
إطار الفحص..... 9
نتائج الفحوصات 10
السلامة في حيّز المدرسة 10
طرق الوصول إلى المدرسة، ومواقف السيارات، والسفريات 10
النفايات والنباتات في الباحة..... 11
الملاعب والمرافق الرياضية 12
التظليل 13
سياج المدرسة 13
المبنى، والبنى التحتية، والمعدات 14
الصرف الصحي 14
إمدادات الكهرباء وسلامة مرافق الكهرباء..... 15
أوجه القصور في المباني 16
الأثاث والمعدات الصفية 17
أنظمة التكييف..... 18
الصحة العامة والنظافة 18
المراحيض..... 18
مرافق الشرب 19
الجاهزية لحالات الطوارئ..... 20
التحصين 20
معدات إطفاء الحرائق..... 20
الملخص والمطالب 21

" من تجوّل معي قبل أسبوعين في [منطقة] واحة الصحراء، في المؤسسات التعليمية في المضارب البدويّة، ورأى المشاهد التي رأيتها أنا هناك- لقد انهرتُ تمامًا بعد تلك الزيارة، لأنني لم أصدق ما رأته عيناي. لم أصدّق الحالة التي يعيشها التلاميذ، هؤلاء الأطفال الصغار، ولا الطريقة التي يتعلمون بها. ولا الشكل الذي يبدو عليه المجمّع بأسره. **أقول لكم، لو اضطررت إلى إرسال حفيدتي الحبيبة إلى مدرسة تشبه تلك التي رأيتها، لكنت سأقول لها، يا غايا، ابقي مع جدّتكِ، جدّتك ستتوقف عن العمل، وستدرّسك من المنزل".**[1]

- ميري نافون، مديرة لواء الجنوب في وزارة التربية والتعليم، شباط (فبراير) 2026

مدخل

يعيش في النقب نحو 300 ألف بدوي. وبحسب تقديرات مختلفة، فإن نحو 72% منهم يعيشون في بلدات معترف بها، في حين يعيش نحو 28% منهم – أي نحو 86 ألف نسمة – في 35 قرية غير معترف بها، أي البلدات التي ترفض الدولة الاعتراف بها أو تسوية مكانتها من الناحية التخطيطية أو البلدية، ولا تقع ضمن منطقة نفوذ أي من السلطات البلدية المحلية أو الإقليمية. نشأت الكثير من هذه القرى حتى قبل إقامة دولة إسرائيل؛ في حين نشأت قرى أخرى في سنوات الخمسينيات، بعد أن قامت الدولة بنقل تجمعات سكانية بدوية قسراً من الأراضي التي عاشت فيها وامتلكتها بصورة تقليدية، إلى مساحة أضيق في شمال-شرقي النقب، وهي المنطقة التي تُعرف باسم "منطقة السياج".

وفي أعقاب نضالات قانونية وجماهيرية، أُقيمت في بعض هذه القرى حضانات أطفال ومدارس، تتبع لوزارة التربية والتعليم. وذلك كجزء من الحق الأساسي لأطفال القرى في التعليم، وكجزء من تطبيق قانون التعليم الإلزامي لعام 1949. في المجمل، هناك 17 مدرسة تقع في القرى غير المعترف بها، ثلاث منها مدارس ثانوية، وما يزيد عن 100 حضانة. يتعلم في هذه المدارس نحو 10,600 تلميذة وتلميذ في الصفوف ما بين الأول حتى الثاني عشر، في حين تستوعب الحضانات نحو 3,400 طفلة وطفل في الفئة العمرية ما بين 3-5 أعوام.[2] وهناك الكثير من أطفال القرى غير المعترف بها يتعلمون في مدارس أو حضانات موجودة في بلدات معترف بها؛ ويضطر بعضهم إلى ذلك بسبب النقص في مؤسسات التربية والتعليم في البلدة التي يسكنون فيها، ولا سيما بسبب قلة المدارس الثانوية والنقص في مدارس التعليم الخاص في القرى غير المعترف بها.

كقاعدة عامة، تُشغِّل مؤسسات التربية والتعليم في الدولة من قِبل السلطة المحلية، التي توفر خدمات التربية والتعليم للمدارس والحضانات الواقعة ضمن منطقة نفوذها. وفي ظل غياب سلطة بلدية، كما هو الحال بالنسبة للقرى غير المعترف بها، فإن المسؤولية عن تشغيل مؤسسات التربية والتعليم تقع على عاتق وزارة التربية والتعليم. وقررت الوزارة، من جانبها، نقل المسؤولية عن تشغيل المدارس والحضانات في القرى غير المعترف بها، بحيث إن الجهات التي تقدم لها خدمات التربية والتعليم فعلياً اليوم هي سلطات محلية استُؤجرت لهذا الغرض (مجلس واحة الصحراء الإقليمي، ومجلس القيصوم الإقليمي ، وبلدية عراد)، أو جهات خاصة على غرار شبكة أورط وكلية سخنين.

أما اليوم، وبسبب الإهمال الذي استمر لسنوات طويلة، والخلافات المتعلقة بالميزانيات بين وزارة التربية والتعليم والمجالس الإقليمية، **فإن الحالة البنيوية المتردية للمدارس في القرى غير المعترف بها تُعد واحدة من أبرز المشاكل القائمة في جهاز التربية والتعليم البدوي. بيد أنه لا تتوفر معطيات رسمية وتوثيق منظم ودقيق لحجم أوجه القصور في المدارس ومدى خطورتها.**

يستند هذا التقرير إلى **نتائج فحوصات سلامة مهنية ومحايدة، طلبت جمعية حقوق المواطن إجراءها من قِبل شركة خارجية مهنية تتخصص في هذا النوع من الفحوصات. وبعد زيارة ميدانية وإعداد تقييمات، سلّمت الشركة للجمعية**

[1] محضر رقم 38 من جلسة اللجنة الخاصة للرقابة على إجراءات إزالة العوائق، ص. 11 (17.2. 26)، [بالعبرية]، متاح على موقع الكنيست.

[2] رد وزارة التّربية والتعليم على الطلب المستند إلى قانون حريّة المعلومات بتاريخ 13.7.2026.

تقارير حول حالة 11 مدرسة تقع في القرى غير المعترف بها: تسع مدارس ابتدائية ومدرستان ثانويتان[3] . تُشغَّل هذه المدارس من قِبل المجالس الإقليمية وكذلك الجهات الخاصة، ويدرس فيها نحو 7,200 تلميذة وتلميذ. جميع هذه المدارس معترف بها من قِبل وزارة التربية والتعليم، وتقع تحت مسؤوليتها،[4] وتخضع لإشراف مديرة لواء الجنوب[5].

تعكس نتائج فحوصات السلامة صورة مروعة من التخلي عن التلاميذ وتركهم لظروف دراسية قاسية وغير لائقة في كل مدرسة من المدارس التي خضعت للفحص. إن العفن الأسود على الجدران، والمراحيض التي بلا أبواب، والأسقف والمرافق المهددة بالانهيار، وفيضانات مياه الصرف الصحي، وأسلاك الكهرباء المكشوفة، والنفايات التي تتراكم بكميات هائلة في ساحات المدارس، ما هي إلا أمثلة قليلة لواقع **يكون فيه كل جانب من جوانب المدارس في حالة إهمال متقدمة ومتطرفة، تصل إلى حد خلق مكاره سلامة وصحة عامة حقيقية.** وعلى الرغم من خطورة الوضع، والخطر الحقيقي الذي يتهدد صحة وسلامة تلاميذ المدارس، وحقيقة أن هذا التقصير المستمر معروف لكافة الجهات ذات الصلة، بما في ذلك المستويات العليا في وزارة التربية والتعليم – إلا أن القضية لا تحظى بأي معالجة.[6]

وقبل عرض النتائج، نورد في هذا التقرير معلومات خلفية حول واجبات وزارة التربية والتعليم، والمكانة القانونية للمدارس في القرى غير المعترف بها، وحالة جهاز التربية والتعليم في البلدات البدوية، والإخفاقات الرئيسية في منظومة العلاقات بين وزارة التربية والتعليم والمجالس الإقليمية. وفي ملخص التقرير، تُعرض مطالبنا من وزارة التربية والتعليم ومن المجالس الإقليمية والجهات الخاصة التي تشغّل المدارس.

خلفية

الحق في التعليم وواجب السلطات في ضمان سلامة المؤسسات

حظي الحق في التعليم منذ زمن بعيد باعتراف باعتباره حقًا من حقوق الإنسان في القانون الإسرائيلي، وهو متداخل كعنصر مركزي في البنية القيمية للنظام الدستوري في إسرائيل. وفي سلسلة من الأحكام، رسّخت المحكمة مكانة الحق في التعليم كحق دستوري، وقررت أن التعليم هو العامل الأكثر أهمية في بلورة صورة الفرد وشخصيته ومصيره، وأنه حيوي لتحقيق قدراته ومواهبه في إطار الاستقلالية الشخصية الممنوحة له.[7] وبناءً على ذلك، يفرض القانون على الدولة والسلطات المحلية معًا واجب ضمان التعليم الإلزامي المجاني وإتاحة التعليم للتلاميذ من سن الثالثة وحتى إنهاء الصف الثاني عشر، بغض النظر عن أصلهم، ودينهم، ومكان سكناهم، ومكانتهم الاجتماعية-الاقتصادية.[8] وتكتسب هذه الأمور أهمية إضافية حينما يتعلق الأمر بالتعليم الرسمي، الذي تشمل أهدافه توفير تكافؤ الفرص لكل تلميذ وتلميذة والسعي إلى العدالة الاجتماعية.[9]

---

[3] تتبع بعض المدارس لبلدتين تخضعان لإجراءات تسوية المكانة، وهما: وادي النعم ورخمه. ولكن من الناحية الفعلية، فإن حجم الإهمال فيهما، والافتقار المطلق إلى البنى التحتية السليمة، وحقيقة أنهما لا تقعان ضمن المجال الإداري لأي سلطة بلدية، يجعلانهما أقرب في حالتهما ومكانتهما إلى القرى غير المعترف بها، ولغرض التسهيل، سندرجهما معها تحت هذا العنوان.

[4] وكما أشرنا، تعمل في القرى غير المعترف بها أيضًا عشرات الحضانات. وتعاني معظمها، على غرار المدارس، من حالة إهمال متطرفة، ولا تستوفي الحد الأدنى من المعايير الصحية، والبيئية، ومعايير السلامة. ومع ذلك، فإن نتائج الفحص التي يستند إليها هذا التقرير لا تتطرق إلى حالة الحضانات.

[5] النظام 8 من أنظمة التعليم الرسمي (إجراءات الإشراف)، لعام 1985.

[6] انظروا، على سبيل المثال، توجّهات جمعية حقوق المواطن في المواضيع التالية: وقف تقديم الخدمات الحيوية في مدرسة وادي النعم الثانوية وتعطيلها الفعلي، [بالعبرية، (14.5.2026) ; أوجه قصور خطيرة في حضانات الأطفال في قرية الجرّة غير المعترف بها في النقب ،[بالعبرية]، (16.9.2025) ; أوجه قصور خطيرة تتعلق بالصحة والسلامة في حضانة أطفال رخمة ، [بالعبرية]، (10.12.2023) ; النقص في التظليل في ملعب الرياضة في المدرسة في قرية أبو قرينات، [بالعبرية]، (9.8.2022).

[7] التماس المحكمة العليا رقم 07/4805، **مركز التعددية اليهودية ضد وزارة التربية والتعليم**، الفقرة 52 من حكم القاضية بروكاتشيا (27.7.2018)، [بالعبرية] (14.5.2026)؛ التماس المحكمة العليا رقم 08/5373، **أبو لبدة ضد وزيرة التربية والتعليم** ، [بالعبرية] (6.2.2011)؛ التماس المحكمة العليا رقم 08/7426، **طبكا، قانون وعدالة للقادمين من إثيوبيا ضد وزيرة التربية والتعليم** ، [بالعبرية] (31.8.2010)؛ التماس المحكمة العليا رقم 10/3752، **روبنشتاين ضد الكنيست** ، [بالعبرية] (17.9.2014)؛ التماس المحكمة العليا رقم 95/1554، **جمعية شوحري غيلات ضد وزير التربية والتعليم والثقافة والرياضة**، [بالعبرية] .(11.7.1996)

[8] البندان 6 و7 من قانون التعليم الإلزامي، 1949؛ البند 3 من قانون حقوق التلميذ، 2000.

[9] البندان 2(8) و2(9) من قانون التعليم الرسمي، 1953.

ينعكس واجب وزارة التربية والتعليم في ضمان تعليم لائق ومتساوٍ لجميع التلاميذ أيضًا **في واجب ضمان أن تكون المدارس والحضانات آمنة للاستخدام**. وبناءً على ذلك، فإن استيفاء المدرسة مستوى لائقًا من السلامة والصحة العامة هو شرط للحصول على ترخيص لتشغيلها.[10] وتلزم إجراءات وزارة التربية والتعليم السلطة المحلية بإجراء فحص سنوي لسلامة المرافق والبنى التحتية في كل مؤسسة تعليمية قبيل افتتاح السنة الدراسية، بواسطة مستشار سلامة لمؤسسات التربية والتعليم مدرج في قائمة منفذي فحوصات السلامة المعتمدين من وزارة التربية والتعليم. وبعد تلقي النتائج، تكون السلطة المحلية مطالبة بإصلاح أوجه القصور والمكاره، ونقل مصادقة إلى وزارة التربية والتعليم بشأن جاهزية المؤسسة.[11] كما تبادر وزارة التربية والتعليم بنفسها فحوصات سلامة في مؤسسات التربية والتعليم، وذلك مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات في كل مؤسسة.[12] وقد أدى العلم بوجود مكاره خطيرة في المدرسة، دون التأكد من أنها أُصلحت فعلًا، في السابق أيضًا إلى فرض مسؤولية تقصيرية على جهات في وزارة التربية والتعليم.[13]

حالة جهاز التربية والتعليم البدوي

تعدّ حالة جهاز التربية والتعليم في البلدات البدوية عمومًا، وفي القرى غير المعترف بها خصوصًا، من ضمن الأشد خطورة والأكثر تعرّضًا للإهمال في البلاد، سواء فيما يتعلق بحضانات الأطفال أو بالمدارس. وبصورة منهجية، يواجه التلاميذ البدو في القرى غير المعترف بها إتاحة محدودة للغاية لخدمات تعليمية عالية الجودة بالقرب من أماكن سكناهم، سواء بسبب نقص شديد في مؤسسات التربية والتعليم وفي الأماكن الشاغرة في المؤسسات القائمة، أم بسبب عوائق في المواصلات مثل عدم الاعتراف باستحقاقهم للسفريات، والنقص في المواصلات العامة في المنطقة، والطرق غير المعبدة التي تصعّب الوصول الآمن إلى مؤسسات التربية والتعليم. وإضافة إلى ذلك، يضطر التلاميذ إلى التعامل مع إتاحة محدودة للغاية للبنى التحتية، مثل الكهرباء، والمياه، وشبكات الصرف الصحي، وشبكة الإنترنت، والمعدات الأساسية، وهي أمور حيوية لتشغيل مؤسسة تعليمية آمنة وفاعلة وللتعلم المنزلي.

كلّ ما سبق له تداعيات قاسية على إنجازات التلميذات والتلاميذ البدو وعلى مستقبلهم. تبدأ الفجوات منذ الطفولة المبكرة، حين لا يكون عدد كبير من الأطفال مندمجًا أصلًا في جهاز التربية والتعليم: في السنة الدراسية 2022-2023، لم يُدمج 5,045 طفلًا في سن الحضانة في المجتمع البدوي في حضانات أطفال، بما في ذلك الحضانة الإلزامية. وتعني هذه المعطيات **أن واحدًا من كل ستة أطفال بدو في سن الثالثة حتى الخامسة، أي نحو 17% من الأطفال في هذه الفئة العمرية، لا يذهب إلى الحضانة**. وذلك بفارق كبير وهائل عن المجتمع اليهودي، حيث تبلغ نسبة الأطفال الذين يذهبون إلى الحضانة نحو 100%. ويكون النقص أكثر خطورة بين أطفال القرى غير المعترف بها، الذين يشكلون 4.1% فقط من مجمل تلاميذ الحضانات في البلدات البدوية، رغم أن نسبتهم من مجمل السكان البدو في النقب تبلغ 28%.[14]

تشير أبحاث كثيرة إلى أن غياب الأطفال عن جهاز التربية والتعليم قد يخلق نواقص وفجوات تظهر لاحقًا في معطيات تسرب مقلقة، وفي نسب استحقاق منخفضة لشهادة البجروت، وفي دخل أقل.[15] وبالفعل، في السنة الدراسية 2021، **تبيّن أن واحدًا من كل ستة، أي 17%، من الفتيات والفتيان البدو في الجنوب في سن 16-17 لا يتعلم في أي إطار تربوي معروف**، مقابل نحو 3% فقط من أبناء الشبيبة اليهود والعرب في هذه الفئة العمرية. كما تبيّن أن نسبة التسرب في صفوف التلاميذ البدو بلغت 3.5%، مقابل 1.3% في صفوف تلاميذ التعليم اليهودي.[16]

---

[10] البند 9 من قانون الإشراف على المدارس، 1969.

[11] منشور المدير العام رقم 468 "ترتيبات السلامة في مؤسسات التربية والتعليم" ، [بالعبرية] (2.2.2026).

[12] 12. فحوصات سلامة عيّنية على موقع وزارة التربية والتعليم، [بالعبرية].

[13] استئناف مدني رقم 09/7008، **عبد الرحيم ضد عبد القادر** .(7.9.2010)

[14] محضر رقم 39 لجلسة لجنة التعليم والثقافة والرياضة بتاريخ 9.5.2023، ص. 7؛ شيرا كدري عوفديا، "رغم خطة وزارة التربية والتعليم منذ 2017، واحد من كل ستة أطفال بدو لا يذهب إلى الحضانة"، **هآرتس** (7.5.2023) ، [بالعبرية]؛ نغفيا، مركز أبحاث السكان البدو في النقب، فصل التعليم، الكتاب الإحصائي، ص. 61-62 (2024) ، [بالعبرية] (فيما يلي: **نغفيا**).

[15] مركز تاوب لأبحاث السياسة الاجتماعية في إسرائيل، **انعدام المساواة في التعليم في إسرائيل** (2014)، [بالعبرية].

[16] . مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، معطيات بشأن تسرب التلاميذ ونسبة التعلم في صفوف السكان البدو في الجنوب (2023)؛ نغفيا، ص. 68، [بالعبرية].

وتبرز الفروق بين المجموعات السكانية في جوانب مختلفة من التعليم أيضًا في نسبة الاستحقاق لشهادة البجروت. فبحسب معطيات وزارة التربية والتعليم للسنة الدراسية 2021، بلغت نسبة المستحقين لشهادة البجروت في التعليم الرسمي اليهودي 82.5%، وفي المجتمع العربي العام، من دون سكان شرقي القدس، بلغت 63.9%، وفي صفوف الدروز 69.4%. **في المقابل، أنهى 52.1% فقط من تلاميذ المجتمع البدوي تلك السنة مع استحقاق لشهادة البجروت.**[17]

يُضاف إلى ذلك نقص حاد في التحصين في القرى غير المعترف بها عمومًا، وفي المدارس خصوصًا، وهو نقص بات حرجًا بشكل خاص في السنوات الثلاث الأخيرة، بل أودى بحياة أطفال ومَسّ بشدة بإمكانية حصولهم على التعليم في أوقات الحرب.[18] وتجسّد هذه المعطيات الفجوات البنيوية والمستمرة بين المجموعات السكانية، والتمييز الذي يتعرض له جهاز التربية والتعليم البدوي؛ وعلى هذه الخلفية، تتعاظم تحديات الأطفال أكثر، حتى قبل أخذ الظروف المتردية التي يُطلب منهم التعلم فيها بالحسبان.

المكانة القانونية للمدارس في القرى غير المعترف بها

كما ذُكر في المدخل، تُشغَّل المدارس في إسرائيل من قبل السلطة المحلية التي تقدم خدمات التعليم للمدارس والحضانات الواقعة ضمن منطقة نفوذها. وتشمل هذه الخدمات تشغيل أصحاب وظائف ليسوا معلمين، بما في ذلك مساعدات الحضانة، والمساعدات في المدارس، وعمّال الأمن، والنظافة والإدارة. كما تشمل الخدمات إجراء التسجيل للأطر التربوية، وخدمات الصيانة والإصلاح، واستبدال المعدات المعطلة أو المكسورة، وغير ذلك (فيما يلي معًا: **خدمات التعليم**). وفي غياب سلطة محلية، كما هي الحال بالنسبة إلى القرى غير المعترف بها، يقع واجب تقديم خدمات التعليم على وزارة التربية والتعليم، وهي مخوّلة بالتعاقد مع جهة خارجية لكي تقدم هذه الخدمات.[19] وهذا ما فعلته: ففي القرى غير المعترف بها، تُقدَّم خدمات التعليم في معظم المدارس من قبل المجالس الإقليمية المجاورة، مجلس واحة الصحراء الإقليمي مجلس القيصوم الإقليمي (فيما يلي معًا: **المجالس** أو **المجالس الإقليمية**)، وكذلك بلدية عراد. كما تُشغَّل المدارس الثانوية الثلاث أيضًا من قبل جهات خاصة.

يعود مصدر تقديم خدمات التعليم من قبل المجالس إلى اتفاق وُقّع عام 2005 بين مجلس أبو بسمة الإقليمي وبين وزارة التربية والتعليم، وبموجبه يقدم أبو بسمة خدمات التعليم للسكان البدو في النقب، بما في ذلك القرى غير المعترف بها.[20] وفي عام 2012 قرر وزير الداخلية تقسيم مجلس أبو بسمة الإقليمي إلى مجلسين إقليميين: مجلس القسوم الإقليمي ومجلس واحة الصحراء الإقليمي.[21] ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، يواصل هذان المجلسان تقديم خدمات التعليم في القرى غير المعترف بها. وذلك لا بصفتهما سلطة محلية، بل بصفتهما مقاولين تعاقدا مع وزارة التربية والتعليم؛ أي إن المجلسين يقدمان خدمات التعليم لتلاميذ البلدات المعترف بها الواقعة ضمن منطقة نفوذهما، كما يفعل أي مجلس، وبالإضافة إلى ذلك يقدمان خدمات التعليم أيضًا لآلاف التلاميذ من سكان القرى غير المعترف بها الواقعة خارج الخط الأزرق للمجلسين، كمقاولين من قبل وزارة التربية والتعليم. يتعلم جزء من تلاميذ القرى غير المعترف بها في حضانات ومدارس تقع في قرى غير معترف بها، ويتعلم جزء آخر في مؤسسات التربية والتعليم في بلدات معترف بها تقع ضمن منطقة نفوذ المجالس أو في بلدات معترف بها أخرى.

في السنوات الأخيرة، يتم التعاقد بين وزارة التربية والتعليم والمجالس بواسطة نداء مفتوح تصدره وزارة التربية والتعليم لتشغيل المدارس في القرى غير المعترف بها، وتستجيب له المجالس الإقليمية. وفي إطار الاتفاق بين المجالس ووزارة التربية والتعليم، تلتزم الوزارة بتمويل المركّبات المطلوبة لتشغيل هذه المدارس، وبتعويض المجالس عن مصروفاتها. وخلافًا لمعظم المدارس في البلاد، لا توجد في مؤسسات تعليمية كثيرة في القرى غير المعترف بها بنى تحتية للصرف الصحي أو المياه أو الكهرباء، ويعمل بعضها بواسطة المولّدات. وبما أن الحديث يدور عن قرى بلا حكم محلي، فلا توجد في البلدة أيضًا خدمات جمع النفايات

---

[17] وزارة التربية والتعليم، **صورة وضع جهاز التربية والتعليم، السنة الدراسية 2021**، [بالعبرية].

[18] للمزيد عن فجوات التحصين في النقب، انظروا: نغفيا، مركز أبحاث السكان البدو في النقب، عدم المساواة في التحصين في المجتمع البدوي في النقب (كانون الثاني/ يناير 2026) ، [بالعبرية]؛ عيدن سولومون، "البدو في النقب يضطرون إلى بناء تحصينات مرتجلة والمخاطرة بالبيت"، **هآرتس** .(2.7.2026) ، [بالعبرية].

[19] من قرار المحكمة بتاريخ 28.4.2026 في الالتماس الإداري رقم 37413-01-26: "[...] لا خلاف على أن خدمات التعليم يجب أن تُقدّم للأطفال الملتمسين وفق القانون، إذ إن المسؤولية في هذا الشأن ملقاة على الدولة، ولا خلاف على ذلك أيضًا".

[20] مراقب الدولة، **توفير الخدمات وتطوير البنى التحتية، مجلس أبو بسمة الإقليمي**، ص. 731 (2011) ، [بالعبرية].

[21] انظروا ص. 3 من رد الدولة بتاريخ 9.6.2026 في الالتماس الإداري رقم 37413-01-26، على موقع جمعية حقوق المواطن.

وغيرها من خدمات الصحة العامة الضرورية للحفاظ على سلامة الأطفال وصحتهم. ولذلك، فإن خدمات التعليم التي تقدمها المجالس تمتد أيضًا إلى تزويد السولار للمولّدات في المدارس، وإخلاء النفايات، وشفط مياه الصرف الصحي المتراكمة، وتقليم النباتات.[22]

اليوم، يشغّل مجلسي واحة الصحراء والقسوم الإقليميين معًا 13 مدرسة في القرى غير المعترف بها في النقب: 11 مدرسة ابتدائية ومدرسة إعدادية، ومدرستان ثانويتان. ومن بينها يشغّل واحة الصحراء 11 مدرسة، فيما يشغّل القسوم مدرستين فقط. وتُشغَّل المدرستان الثانويتان أيضًا من قبل جهات خاصة، هي شبكة أورط وكلية سخنين، لكن على حد علمنا تشارك المجالس أيضًا في تقديم خدمات التعليم في هاتين المدرستين الثانويتين.[23] لقد تعلّم في هذه المدارس، إجمالًا، في السنة الدراسية 2025-2026، نحو 7,900 طفل في الصفوف من الأول حتى الثاني عشر.[24] **وهذه المؤسسات هي التي تشكل أساس هذا التقرير.**

إخفاقات مركزية في إدارة مؤسسات التربية والتعليم وفي منظومة العلاقات بين وزارة التربية والتعليم والمجالس الإقليمية

تدل الحالة الكارثية التي سيعرضها هذا التقرير على إخفاقين مركزيين في طريقة إدارة المدارس في القرى غير المعترف بها: أولًا، يبدو أن **التعاقد بين وزارة التربية والتعليم وبين المجالس لا يقدم استجابة كافية لتسوية توزيع المسؤولية والميزانيات،** إذ تنشأ مرة تلو الأخرى خلافات بشأن تفاصيل جوهرية، من بينها حجم الميزانيات والمسؤولية الملقاة على كل طرف من الطرفين. ثانيًا، **لا تفي وزارة التربية والتعليم على نحو كافٍ بمسؤوليتها باعتبارها الجهة الحكومية المركزية والمهنية المؤتمنة على جهاز التربية والتعليم وعلى تعليم الأطفال في سن التعليم الإلزامي:** فعلى الرغم من الصلاحيات الممنوحة لها، تميل الوزارة إلى التنصل من مسؤوليتها في حالات الأزمات، ولا تستخدم صلاحياتها بما يكفي لضمان تقديم خدمات التعليم وسلامة مؤسسات التربية والتعليم. ولتوضيح هذه الإخفاقات، سنقف عند عدد من الحالات من السنوات الأخيرة:

في السنة الماضية قُدّم التماس باسم 15 طفلًا في سن الحضانة، بمطلب أن تعمل مديرة لواء الجنوب في وزارة التربية والتعليم مجلس القيصوم الإقليمي فورًا على تجديد نشاط حضانة أطفال تقع في قرية غير معترف بها. وقد أدت الخلافات بين الوزارة والمجلس الإقليمي إلى إغلاق الحضانة في منتصف السنة الدراسية، وترك 35 طفلًا في سن 3-5 بلا إطار تربوي لمدة تقارب نصف سنة، ودون أن تُعرض عليهم أي بديل عملي آخر. وأجبرت المحكمة المدعى عليهن على بلورة تفاهمات وإعادة فتح الحضانة، وهي ما زالت تعمل حتى اليوم.[25]

في حالة أخرى، قُدّم التماس ضد وزارة التربية والتعليم ومجلس واحة الصحراء الإقليمي، بعد أن أدت خلافات ميزانياتية بينهما إلى تعطيل منظومة السفريات في منتصف السنة الدراسية، وهي منظومة خدمت أكثر من 20,000 تلميذ، وتركتهم في بيوتهم

---

[22] انظروا مثلًا النداء المفتوح الصادر عن وزارة التربية والتعليم لتقديم خدمات تعليم في القرى غير المعترف بها والمركبات المموّلة فيه: "تمويل سلطات محلية مجاورة لمحوري بئر السبع - عراد وبئر السبع - ديمونا، والتي توفر خدمات تعليم لأطفال المضارب البدوية المجاورة - 2027/2026".

[23] بالنسبة إلى المدارس الثانوية، فإن طريقة توزيع الأدوار بين الجهات الخاصة، والمجالس الإقليمية، ووزارة التربية والتعليم، غامضة إلى حد كبير، ويبدو أن الجهات نفسها ليست واثقة من تعريف دورها. فمثلًا، وحتى وقت قريب، كان المجلس الإقليمي واحة الصحراء يقدم بشكل روتيني لثانوية وادي النعم خدمات الصيانة والصحة العامة، في حين كانت كلية سخنين مؤتمنة على تشغيل الخدمات التعليمية واللوجستية للمدرسة الثانوية. ومع ذلك، توقف المجلس قبل عدة أشهر عن تقديم هذه الخدمات، مدعيًا أنه فعل ذلك دون تعاقد مع وزارة التربية والتعليم ودون أن يتلقى تعويضًا عن ذلك. وسرعان ما أدى التقصير في تقديم الخدمات في المدرسة الثانوية إلى طفح مياه الصرف الصحي، وتراكم النفايات، وانقطاعات الكهرباء. وبعد أن توجهت الجمعية في الموضوع إلى الجهات ذات الصلة، أعلنت كلية سخنين أنها، في هذه المرحلة وخارج نطاق الواجب القانوني، أخذت على عاتقها تمويل وتوفير خدمات الصيانة المطلوبة. لم ترد وزارة التربية والتعليم. للاطلاع على توجه الجمعية والرد الذي ورد، انظروا موقع جمعية حقوق المواطن.

[24] رد وزارة التربية والتعليم على الطلب المستند إلى قانون حرية المعلومات بتاريخ 15.3.2026، [بالعبرية].

[25] التماس إداري (بئر السبع) رقم 78735-03-25، **مجهول (قاصر) ضد مديرة لواء الجنوب**. لمزيد من المعلومات، انظروا موقع جمعية حقوق المواطن. قُدم الالتماس من قبل جمعية حقوق المواطن، والمجلس للقرى غير المعترف بها (صندوق السراج م.ض.) و15 طفلًا وطفلة.

أشهرًا طويلة بالمجمل. ونتيجة لذلك، قررت وزارة التربية والتعليم سحب صلاحية تشغيل السفريات من المجلس، والتعاقد بموجب اتفاق مع شركة خارجية.[26]

في كانون الثاني/ يناير الماضي، التمست جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة المركزية بعد أن توقفت خدمات التعليم في القرى غير المعترف بها بمبادرة من مجلس واحة الصحراء الإقليمي في منتصف السنة الدراسية، بسبب نزاع ميزانياتي مستمر بينه وبين وزارة التربية والتعليم. وادعى المجلس أن وقف تقديم الخدمات فُرض عليه لأن وزارة التربية والتعليم لا تفي بالتزاماتها الميزانياتية وتمس بقدرته على استغلال ميزانيات التعليم القائمة. كما ادعى أن سلوك وزارة التربية والتعليم يقود المجلس إلى عجز عميق، وبما أنه مجلس فقير أصلًا ويقدم خدمات بلدية لا لسكانه فقط بل أيضًا لعشرات آلاف السكان من القرى غير المعترف بها، فإنه يقف على حافة هاوية اقتصادية ولا يستطيع تقديم خدمات التعليم كما يجب دون تغيير في التمويل الممنوح من وزارة التربية والتعليم. في المقابل، ادعت وزارة التربية والتعليم أن المجلس يحاول ممارسة ضغط غير مشروع للحصول على ميزانيات إضافية، وتمسكت بأن الوزارة تعوّض المجلس عن كل مصروف يبلّغ عنه قانونيًا، بل وتصادق على مصروفات استثنائية.[27]

في إطار الإجراء، استجابت المحكمة لطلب الجمعية وأصدرت أمرًا مؤقتًا يلزم وزارة التربية والتعليم ومجلس واحة الصحراء الإقليمي بمواصلة تقديم خدمات التعليم لأطفال القرى غير المعترف بها بصورة متواصلة، والعمل على بلورة تفاهمات لضمان استمرار تقديم خدمات التعليم كالمعتاد حتى نهاية السنة الدراسية.[28] إلى ذلك، وعلى ضوء أوجه القصور الخطيرة في مجال الصحة العامة، والصيانة، والسلامة في مؤسسات التربية والتعليم، أمرت المحكمة وزارة التربية والتعليم والمجلس الإقليمي بمعالجة جميع أوجه القصور المتعلقة بإخلاء القمامة، وشفط مياه الصرف الصحي، والمكيفات المعطلة بصورة عاجلة، لأن عدم معالجة هذه المواضيع يعرّض صحة التلاميذ للخطر.[29]

هكذا، وعلى أساس شبه سنوي، تُضطر لجان أولياء الأمور ومنظمات المجتمع المدني إلى التوجه إلى المحكمة بسبب أزمة ملحة مصدرها نزاع مالي بين وزارة التربية والتعليم وبين أحد المجلسين اللذين تعاقدت معهما لتقديم خدمات التعليم لأطفال القرى غير المعترف بها. وفي معظم الحالات، تكون للنزاع تداعيات ثقيلة على إمكانية حصول التلميذات والتلاميذ على تعليم لائق، أو على التعليم أصلًا. صحيح أن المواضيع المختلف عليها بين وزارة التربية والتعليم والمجالس تتغير من حالة إلى أخرى، لكن الظاهرة واحدة: **إذ تندلع أزمة في مؤسسات التربية والتعليم في القرى غير المعترف بها في المرة تلو الأخرى، وتعطّل المجالس الإقليمية أو لجان أولياء الأمور الدراسة، وتجلس وزارة التربية والتعليم مكتوفة الأيدي ولا تتخذ إجراءات فورية وفعالة لضمان رفاه التلاميذ.**[30] منهجية، تلقي وزارة التربية والتعليم مسؤولية معالجة المدارس في القرى غير المعترف بها على المجالس، وترى نفسها مسؤولة فقط عن تحويل الميزانيات، لا أكثر [31] وذلك رغم أن الجميع يعلمون أن المجالس لا تقدم خدمات تعليمية بمستوى كافٍ.

نتيجة لذلك، تتدهور حالة المدارس، ويتضرر تعليم آلاف الأطفال البدو، بنائًا وبنيانًا، وهو تعليم يعاني أصلًا من النقص ومن الإهمال الكبير. يُؤخذ التلاميذ رهائن في النزاع بين السلطات، ويُضطرون إلى البقاء ساعات طويلة في مؤسسات تعليمية تعرّض صحتهم وسلامتهم للخطر، في ظروف غير لائقة وأحيانًا غير ممكنة للتعلم، وبما يمس مساسًا بالغًا بكرامتهم وبحقهم في

---

[26] التماس إداري (بئر السبع) رقم 14812-11-23، **أبو قرينات ضد وزارة التربية والتعليم**. لمزيد من المعلومات، انظروا موقع جمعية حقوق المواطن. قُدم الالتماس من قبل جمعية حقوق المواطن، والمجلس للقرى غير المعترف بها (صندوق السراج م.ض.)، ومنتدى التعايش في النقب للمساواة المدنية، وجمعية عتيد بمدبار، ولجان أولياء أمور وأهالٍ.

[27] انظروا ردود الدولة والمجلس في الالتماس الإداري (بئر السبع) رقم 37413-01-26، **أبو قرينات ضد مديرة لواء الجنوب**، على موقع جمعية حقوق المواطن.، [بالعبرية]

[28] انظروا قرارات المحكمة على موقع الجمعية، الحاشية 10 أعلاه.

[29] من قرار المحكمة بتاريخ 11.6.2026: " لا يقتصر تقديم خدمات التعليم فقط على توفير مكان مادي ومعلمين. من الواضح أنه لكي يكون التعليم فعالًا، يجب أن يُقدّم في ظروف لائقة [...] ومن الواضح أن المجالات الثلاثة [...] وهي شفط مياه الصرف الصحي من حفر التجميع (في غياب شبكة صرف صحي) في مؤسسات التربية والتعليم ذات الصلة، والإخلاء الجاري للقمامة، والاهتمام بتكييف الهواء في الصفوف، لا يمكن أن تنتظر الحل الكامل للخلاف بين الدولة والمجلس، ويجب الاهتمام بضمان سلامة النشاط في المجالات الثلاثة المذكورة. هذه مواضيع قد يؤدي عدم معالجتها إلى مخاطر صحية حقيقية". وحتى موعد كتابة هذه السطور، وبعد انتهاء الإجراء، لم تُعالج أوجه القصور هذه بالكامل.

[30] انظروا أيضًا حالات مشابهة :التماس لافتتاح السنة الدراسية في مجلس القيصوم الإقليمي (2.9.2019) ؛ التماس لتجديد خدمات التعليم لأطفال القرى غير المعترف بها (11.11.2019) ، [بالعبرية].

[31] انظروا مثلًا، من رد الدولة بتاريخ 9.6.2026 على الالتماس الإداري رقم 37413-01-26: "تواصل الدولة تحويل الميزانيات والأموال المطلوبة للسلطة (وفقًا لمسار تحويل الأموال القائم)، وبذلك تواصل تنفيذ كامل مسؤوليتها".

المساواة. وليس نادرًا أن تكون الالتماسات إلى المحكمة العامل الوحيد الذي يلزم وزارة التربية والتعليم بالتحرك، والتحاور مع المجالس، وإيجاد حل مؤقت إلى حين الأزمة التالية.

ومن أجل الوقوف على حجم وخطورة أوجه القصور القائمة، نعرض أدناه نتائج برزت في فحوصات السلامة والصحة العامة التي أُجريت في 11 مدرسة في القرى غير المعترف بها في آب/ أغسطس 2026.

إطار الفحص

أُجريت الفحوصات من قبل شركة خارجية ومحايدة متخصصة في فحوصات السلامة في مؤسسات التربية والتعليم، ومؤهلة لإجراء هذه الفحوصات، ووفقًا للمعايير والمقاييس التي حددتها وزارة التربية والتعليم.[32] وبحسب تقارير الفحص التي نقلتها الشركة إلى الجمعية، فقد "رُصدت النتائج من خلال مقارنة الوضع القائم بالمعايير المطلوبة المفصلة في قوائم توجيهية لإجراء الفحص، والمتوفرة أيضًا لدى السلطات المحلية ولدى مسؤولي السلامة اللوائيين".

طلبت جمعية حقوق المواطن إجراء الفحوصات، ونفذ الفحص مستشار سلامة من قبل الشركة وبالتنسيق مع لجان أولياء الأمور في المدارس المختلفة. ومن المهم التأكيد أن جمعية حقوق المواطن لم ترافق الجولات في المدارس ولم تتدخل في الزيارات أو في النتائج أو في التقارير التي صدرت؛ فالنتائج المعروضة أمامكم تعكس فقط أوجه القصور التي رصدتها الشركة.

تم إجراء الفحوصات في 11 مدرسة في قرى غير معترف بها، مفصّلة في الجدول أدناه، في يومي 9 و 10 آب / أغسطس 2026:

اسم المدرسة	الرقم الكودي للمؤسسة	نوع المؤسسة	اسم البلدة	عدد التلاميذ	الجهة المشغّلة	موعد الفحص
الأمل	618462	ابتدائية	السيّد	1,010	القسوم	9.8.2026
تل عراد	618116	ابتدائية	تل عراد	398	القسوم	9.8.2026
أبو قرينات أ	618033	ابتدائية	الجزء غير المعترف به من أبو قرينات	729	واحة الصحراء	9.8.2026
بير المشّاش	618785	ابتدائية	بير المشّاش	495	واحة الصحراء	9.8.2026
مدرسة أبو قويدر الابتدائية	618603	ابتدائية	أبو قويدر	1,205	واحة الصحراء	9.8.2026
ثانوية أورط أبو قويدر	761643	فوق ابتدائية	أبو قويدر	367	شبكة أورط	9.8.2026
رخمة	632786	ابتدائية	رخمة	379	واحة الصحراء	10.8.2026
العزازمة أ	618702	ابتدائية	وادي النعم	862	واحة الصحراء	10.8.2026
العزازمة (ب)	618108	ابتدائية	وادي النعم	1,171	واحة الصحراء	10.8.2026
العزازمة (ج)	618892	ابتدائية	وادي النعم	202	واحة الصحراء	10.8.2026
ثانوية وادي النعم	785303	فوق ابتدائية	وادي النعم	384	كلية سخنين	10.8.2026

شملت مجالات الفحص:

- ❖ طرق الوصول إلى المؤسسة.
- ❖ البنى التحتية للمؤسسة، بما في ذلك الصرف الصحي، والمياه، والكهرباء.
- ❖ السلامة الكهربائية.

[32] انظروا إجراء وزارة التربية والتعليم: قائمة توجيهية لإجراء فحص في مدرسة، وحضانة أطفال، ومدرسة داخلية، وقرية شبيبة (محدّثة حتى سبتمبر 2025) ، [بالعبرية].

- الصحة العامة، والنظافة، ومياه الشرب.
- حالة المباني وساحات المدارس، بما في ذلك النوافذ، والأسوار، والتبليط، والنباتات.
- حالة المعدات، والأثاث، والمرافق الرياضية ومرافق اللعب.
- المكاره الثابتة والمتنقلة في المؤسسة.
- الجاهزية لحالات الطوارئ.

جرى تقسيم نتائج الفحوصات إلى ثلاثة مستويات رئيسية لأولوية المعالجة:

- أولوية 0: مكرهة تستوجب إزالتها الفورية.
- أولوية 1: توجد فجوة كبيرة بين النتيجة وبين متطلبات السلامة. تحدد السلطة المحلية المدة الزمنية حتى الإصلاح الفعلي لوجه القصور.
- أولوية 2: توجد فجوة صغيرة إلى متوسطة بين النتيجة وبين متطلبات السلامة. تحدد السلطة المحلية المدة الزمنية حتى الإصلاح الفعلي لوجه القصور.

نتائج الفحوصات

لا تشكل النتائج الواردة أدناه سوى استعراضٍ جزئيٍّ فقط لنتائج الفحوصات، وهي مقسمة إلى أربع فئات: السلامة في حيّز المدرسة؛ المبنى، والبنى التحتية، والمعدات؛ الصحة العامة والنظافة؛ والجاهزية لحالات الطوارئ.

السلامة في حيّز المدرسة

طرق الوصول إلى المدرسة، ومواقف السيارات، والسفريات

في 10 من أصل 11 مدرسة خضعت للفحص توجد أوجه قصور في وصول التلاميذ إلى المدرسة، وهي تعرّض الأطفال **لخطر الدهس**. ففي مدرسة أبو قرينات، مثلًا، تحاذي طريق الوصول سيرًا على الأقدام إلى المدرسة مسارات مخصصة للمركبات، وذلك من دون فصل متواصل وواضح. وفي مدرسة تل عراد، تقع مساحة وقوف المركبات داخل باحة المدرسة، من دون فصل أو علامات لمنع الدهس، كما تراكمت الخردة والمركبات المهجورة في موقف الحافلات ومنطقة الانتظار. وفي ثانوية وادي النعم تبيّن أنه لا يوجد بين الشارع ومجمّع الصفوف سياج أمان أو حاجز فصل، بحيث يوجد خطر حقيقي لتدهور مركبات من الشارع باتجاه المدرسة.

كذلك، تبيّن في 10 من أصل 11 مدرسة شملها الاستعراض أنه في محيط المدخل وفي منطقة إنزال التلاميذ من السفريات وجمعهم، تنقص مناطق انتظار منظمة ومظللة، الأمر الذي يضطر التلاميذ إلى الانتظار مدة طويلة تحت الشمس الحارقة، مع **تعريضهم لخطر الجفاف والإجهاد الحراري**. وفي ثانوية وادي النعم، ينطوي الوصول إلى المدرسة على المشي في طريق طويلة ومعزولة، وهي أيضًا بلا تظليل.

تبيّن في 8 من المدارس التي خضعت للفحص أن المركبات والسفريات تسير على مسطحات حصى (كركار) غير معبدة. وبحسب التقارير، يؤدي السير على مسطح كركار إلى تطاير غبار كثيف يشكل خطر الإصابة بأمراض في الجهاز التنفسي؛ وفي 7 مدارس ذات هذه المسطحات الكركارية نفسها، لا تكون المسطحات منظمة ولا تحظى بصيانة لائقة، وتشمل حفرًا وتخسفات تخلق خطر التعثر، والسقوط، والإصابة.

منطقة وقوف وإنزال ركاب في بير المشّاش

مجمّع الصفوف في ثانوية وادي النعم المفتوح على الشارع

النفايات والنباتات في الباحة

في 10 من أصل 11 مدرسة توجد تراكمات نفايات في الباحة، تشمل أثاثًا قديمًا ومكسورًا، ونفايات بناء، وخردة، وقمامة. وفي بعض الحالات، يدور الحديث عن جبال فعلية من القمامة؛ ويشكل هذا الأمر **خطرًا صحيًا وخطر سلامة هائلًا** على التلاميذ، إذ تشمل النفايات أغراضًا حادة أو صدئة أو ذات رائحة كريهة، وتجتذب الآفات وتشكل أرضية خصبة لتكاثر البكتيريا. وهكذا، بمجرد الخروج إلى باحة اللعب، يعرّض الأطفال أنفسهم لخطر الإصابة، والانكشاف على مكاره صحية، والمساس بصحتهم وسلامتهم.

باحة مدرسة الأمل

باحة مدرسة أبو قويدر الابتدائية

في مدرسة أبو قويدر الابتدائية، **رُصد تكوّم شاذ وواسع النطاق لنفايات بناء،** وشظايا باطون، وسيراميك، وقطع معدنية، وهو ما صُنّف في التقرير **كمكرهة بأولوية 0،** أي مكرهة سلامة تستوجب الإزالة **الفورية**. كما وُثّقت في باحة مدرسة أبو قويدر

مكرهة إضافية بأولوية 0: منطقة بناء وترميم نشطة و**غير مسيّجة** داخل الباحة، تحتوي على فتحات، وسلالم، وأدوات عمل في متناول التلاميذ.

في 9 من أصل 11 مدرسة شملها الاستعراض، وُجدت نباتات برية، ومهملة، وشائكة على نطاق واسع، بما في ذلك نباتات ذات أغصان بارزة تخلق خطر الخدوش، والجروح، والإصابات، وتشكل كذلك بؤرة جذب وتكاثر للآفات والمكاره الصحية. وفي هذا السياق، توجد في 5 مدارس ممرات، ومعابر، وطرق وصول مسدودة بالنباتات والنفايات، مما يصعّب الحركة ويمنع عبورًا آمنًا للتلاميذ، لا سيما في حالات الطوارئ.

في عدد من المدارس توجد نفايات خطيرة بشكل خاص: ففي العزازمة (أ)، يوجد **خطر حريق** جسيم بسبب تراكم مخلفات التقليم الجافة والأشواك التي تشكل "مادة قابلة للاحتراق خطيرة جدًا"،[33] إلى جانب ألواح أسبست مكسورة ملقاة في الباحة **وتشكل خطر انبعاث جزيئات خطيرة في الهواء**. وفي العزازمة (ب)، وُثّقت مساحة أرض واسعة مغطاة بالكامل بكميات هائلة من الأكياس البلاستيكية، وعبوات الطعام، والقمامة، مما يشكل حمولة نارية محتملة، إلى جانب ممرات مسدودة بنفايات خشبية وكرتونية عُرّفت بأنها "حمولة نارية محصورة بين مبنيين متنقلين"[34] التي تنطوي على خطر احتباس النار والدخان. وفي ثانوية أبو قويدر، تبيّن أن مسار المشي المركزي بين المباني مسدود تمامًا بأكوام من طوب الباطون، وقطع الصفيح، وآلية هندسية ميكانيكية ثقيلة تقف هناك بصورة دائمة، وذلك إلى جانب حاوية إخلاء قمامة ممتلئة بما يتجاوز سعتها.

الملاعب والمرافق الرياضية

تبيّن في 8 من أصل 11 مدرسة وجود نقص حاد في المرافق الرياضية ومرافق اللعب السليمة والمنظمة، إلى جانب ملاعب رياضية مكشوفة لأشعة الشمس المباشرة، من دون أي تظليل. كذلك تبيّن في 6 مدارس أن المرافق الرياضية ومرافق اللعب تُشغَّل دون فحص دوري سنوي أو مصادقة سلامة سارية تثبت ثباتها وتثبيتها، **الأمر الذي يثير تخوفًا شديدًا من خلل أو انقلاب أو انهيار المرافق أثناء الاستخدام أو عند ارتطام كرة بها.**

ملعب مغطى بالرمال، أبو قرينات

ألواح وصفائح عازلة للصوت مائلة للسقوط في القاعة الرياضية في مدرسة أبو قويدر الابتدائية

[33] فحص السلامة في مدرسةالعزازمة (أ)، ص. 3.

[34] فحص السلامة في مدرسة العزازمة ب، ص. 4.

في 5 مدارس جرى رصد مرافق رياضية قد تشكل خطرًا على التلاميذ أثناء اللعب، مثل مرامي كرة القدم المصغرة وأعمدة كرة السلة الموصولة معًا كوحدة واحدة، خلافًا لمعيار وزارة التربية والتعليم، إذ قد تنهار معًا على التلاميذ. وفي تل عراد وُجدت مرافق رياضية، دون معيار، تقع على أطراف الشارع. وفي مدرستين أخريين، مثل أبو قرينات، تبيّن أن سطح الملعب غير سليم، وأنه متآكل، ومتشقق، ومهترئ، ويشمل حفرًا، وتشققات، وتراكم رمل وتراب **يخلق خطر الانزلاق والتعثر**، ويعيق النشاط السليم والآمن. وفي القاعة الرياضية في مدرسة أبو قويدر الابتدائية، تبيّن أن في السقف ألواحًا وصفائح عازلة للصوت متفككة، ومعلقة، ومائلة إلى الأسفل، **وقد تسقط من ارتفاع كبير** على التلاميذ.

التظليل

في 8 من أصل 11 مدرسة وُثّق نقص ملموس وخطير جدًا في مساحات التظليل في الساحات والمساحات المفتوحة للمؤسسة، حيث تتعرض أجزاء واسعة من الباحة ومناطق اللعب والمكوث والنشاط لأشعة الشمس المباشرة، دون استجابة تظليل كافية بالنسبة إلى حجم المساحات وعدد التلاميذ. وفي جميع هذه المدارس الثماني، تبيّن أن الملعب الرياضي أيضًا مكشوف تمامًا وغير مظلل.

بسبب مشاكل التظليل هذه، ينشأ **خطر الإصابة بالجفاف والإجهاد الحراري الشديد في صفوف التلاميذ والطاقم** عند المكوث والنشاط في الخارج، لا سيما في ظروف المناخ والحرارة المتطرفة التي تميز منطقة النقب. علاوة على ذلك، يقلّص النقص في التظليل ويحدّ من إمكانية الاستخدام الآمن والمتواصل للفضاءات الخارجية، وهو ما يحرم التلاميذ من مساحات لائقة للعب، والاستراحة، والنشاط البدني، والنشاط التربوي-الاجتماعي خلال اليوم الدراسي.

باحات لعب مكشوفة للشمس، دون تظليل، في مدرستي الأمل وبير المشّاش

سياج المدرسة

تبيّن في 8 من أصل 11 مدرسة شملها الاستعراض أن السياج المحيط بمساحة المدرسة معيب، ومهترئ، وغير موحد، بحيث لا يشكل غلافًا آمنًا متواصلًا وسليمًا لمؤسسة تربوية كما هو مطلوب.

في بعض المدارس تبيّن أن **أجزاء من الأسيجة قابلة للتحريك، والاقتلاع، والاختراق بسهولة**. ويدور الحديث عن مساس خطير بقدرة الطاقم التربوي على الإشراف على التلاميذ ومراقبة دخول وخروج الموجودين في المؤسسة. وهكذا يتضرر شعور التلاميذ بالحماية، ولا توجد أي طريقة لحمايتهم من غرباء أو حيوانات قد تدخل بسهولة إلى المجمّع. ففي العزازمة (ب)، مثلًا، وُثّقت في السياج مقاطع مفتوحة، ومرتخية، ومتفككة، مغطاة بالخيزران بصورة مرتجلة، وتخلق ثغرات واسعة في السياج.

إضافة إلى ذلك، توجد في بعض الأسيجة حواف حادة، وبروزات، ومقاطع صدئة في متناول التلاميذ. وهكذا تتحول الأسيجة إلى مكرهة سلامة ملموسة **تخلق أخطار الجروح القاطعة، والوخز، والاحتجاز، والإصابة،** لا سيما أثناء اللعب والتسلق. وفي العزازمة (أ)، تم رصد **سياج ذي حواف معدنية شائكة وصدئة، بارزة مباشرة داخل مسار مشي التلاميذ**. وفي ثانوية أبو

قويدر، وُجد عدد من أوجه القصور في التسييج، من بينها سياج شبكي ممزق، ومعوج، وذو حواف حادة وخطيرة، موضوع أمام خزانة الكهرباء.

سياج شبكي قرب خزانة كهرباء في ثانوية أبو قويدر| ثغرة في السياج في العزازمة (ب) | سياج متفكك في العزازمة (أ)

المبنى، والبنى التحتية، والمعدات

الصرف الصحي

في جميع المدارس الـ11 لا يوجد ربط بشبكة صرف صحي مركزية: تُخلى مياه الصرف الصحي بواسطة حفرة امتصاص قديمة، لا تقدم استجابة ملائمة لاحتياجات المدارس. وفي الفحوصات التي أُجريت، وُجدت في جميع المدارس علامات على تسرب وفيضان مياه صرف صحي. إضافة إلى ذلك، لا تكون حفرة الامتصاص في أي مؤسسة مسيجة أو مقفلة أو معلّمة، **إلى جانب خطر انهيار الغطاء والسقوط في الحفرة،** أو الانكشاف على مكاره صحية، ومياه صرف صحي، وروائح، وآفات، وخطر الإصابة بالأمراض.

بحسب التوثيق في التقارير، يتضح أن كثيرًا من حفر الامتصاص تميل إلى إصدار **روائح كريهة نفّاذة** وتصعّب على التلاميذ البقاء في الصف. وفي بعض المدارس توجد حفر امتصاص مكسورة أو قديمة تمتلئ بسهولة، ولذلك تفيض كل بضعة أيام؛ وقد تفاقمت ظاهرة طفح مياه الصرف الصحي في بعض المدارس في السنوات الأخيرة، بسبب تأخيرات كبيرة في وتيرة شفط مياه الصرف الصحي.

حفرة امتصاص مفتوحة في مدرسة بير المشّاش

إمدادات الكهرباء وسلامة مرافق الكهرباء

5 **من أصل 11 مدرسة غير مربوطة بشبكة كهربائية، وهي مشبوكة بمولّد فقط**. وفي 4 منها على الأقل، **لا يكون المولّد معزولًا ومفصولًا كما يجب عن التلاميذ،** ولا يوجد تحديد كافٍ للحدود أو لافتات تحذير كافية. ويجب التأكيد على الخطر الصحي وخطر السلامة الكامن في ذلك: **فالمولّدات تطلق غازات خطيرة، وضجيجًا شديدًا، وإشعاعًا غير مؤين قد يمس بالصحة ويفاقم أمراضًا مزمنة.** إضافة إلى ذلك، فهي تعرّض الموجودين حولها لمخاطر سلامة، من بينها **الحروق، والصعقات الكهربائية، والإصابات**[35]. إن قربها من التلاميذ، دون أي تسييج لائق، يفاقم هذه المخاطر.

في مدرسةالعزازمة (أ)، يرافق استخدام المولّد أضرار بيئية إضافية: فقد تبيّن أنه قرب المولّد يوجد "تلوث حاد في التربة وتسرب وقود وزيوت بكميات كبيرة مباشرة على الأرض وعلى المسطحات الخشبية والبلاستيكية المنتشرة حول المرفق المفتوح للمولّد".[36]

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الربط بمولّد يعتمد على تزويد منتظم بالسولار من قبل الجهة المشغلة للمدارس. وأي تأخير في تزويد السولار، كما حدث مرات كثيرة في السنوات الأخيرة في القرى غير المعترف بها، يشوش نشاط المدرسة وأحيانًا يعطلها تمامًا. وكما ورد في التقارير، فإن "حالة تعتمد فيها بنية تحتية أساسية وحيوية لتشغيل مؤسسة التربية والتعليم على مولّد وتوافر الوقود، إلى جانب مكاره السلامة والضجيج المصاحبة لتشغيله، تمس بظروف السلامة والمكوث وبالقدرة على الحفاظ على روتين دراسي متواصل ومتساوٍ وسليم".[37]

توجد في 6 من أصل 11 مدرسة مكاره كثيرة تشكل خطر صعقة كهربائية فورية، مثل أسلاك وكابلات كهرباء مكشوفة، خارج قنوات الحماية أو في متناول أيدي التلاميذ. وفي 5 مدارس وُجدت لوحات أو خزائن كهرباء مفتوحة، ومكشوفة، من دون غطاء واقٍ داخلي ومن دون ترتيبات قفل مناسبة، مما يتيح للأطفال لمس مكونات كهربائية بأيدٍ عارية **ويشكل خطر صعقة كهربائية، وخطر تماس مع الماء أو الرطوبة، وخطر التسبب في حريق جسيم.** كما وُثّقت في 3 مدارس مقابس أو مفاتيح كهرباء معيبة، غير مثبتة أو منفصلة عن الحائط وبارزة إلى الخارج.

خزانة كهرباء مكشوفة، مدرسة أبو قويدر الابتدائية

عمود اتصالات يواجه خطر انهيار فوري في العزازمة (أ)

[35] للتوسع بشأن أضرار المولّدات، انظروا: الرأي المهني للدكتور أرييه فاغنر بتاريخ 21.12.2023، الملحق 18 (ص. 190-207) في التماس المحكمة العليا رقم 24/2381، **الإنسان، والطبيعة والقانون ضد وزارة التربية والتعليم** (قيد النظر)، على موقع آدم، الطبيعة والقانون.

[36] فحص السلامة في مدرسةالعزازمة (أ)، ص. 13.

[37] انظروا مثلًا: فحص السلامة في مدرسة وادي النعم الثانوية، ص. 11.

صُنفت مكرهتا كهرباء في التقارير **كمكرهة بأولوية 0** يجب معالجتها فورًا لمنع الإصابة: لوحة كهرباء في مدرسة أبو قويدر الابتدائية، تقع داخل مساحة الباحة، مفتوحة وتتضمن عناصر مكشوفة دون ترتيبات قفل؛ وكذلك لوحات كهرباء مكشوفة في العزازمة (ب)، دون إحكام ودون لوحة تغطية داخلية، وهو ما يزيد خطر أن تؤدي أي شرارة أو تماس كهربائي صغير إلى إشعال غلاف الجدار المتنقل فورًا والتسبب بحريق سريع قد يحاصر التلاميذ.

وُجدت أوجه قصور إضافية في مرافق الكهرباء في مدرسة رخمة، حيث تقع خزانة الكهرباء الخارجية على ارتفاع منخفض نسبيًا وأبوابها مفتوحة على مصراعيها دون أي لوح بلاستيكي داخلي؛ وفي بير المشّاش، حيث وُثّق استخدام مرتجل وغير مهني لشريط لاصق حول مقابس ومفاتيح وعلب توصيل معيبة في الصفوف وبالقرب من المكيّفات؛ وكذلك في ثانوية وادي النعم، حيث وُجدت علب مقابس كهربائية انفصلت عن الحائط وتبرز إلى الخارج بصورة خطيرة. إضافة إلى ذلك، وُجد في العزازمة (أ) عمود خشبي مرتفع يُستخدم كبنية تحتية للاتصالات ويحمل كابلات اتصالات مشدودة، **وهو مائل فوق المبنى بزاوية حادة وخطيرة ومعرّض لخطر الانهيار الفوري.**

أوجه القصور في المباني

في 8 من أصل 11 مدرسة خضعت للفحص وُجدت أوجه قصور خطيرة في المباني، مثل جدران جبس مكسورة، وأسقف منهارة، وبلاط سيراميك محطم، ورطوبة، وعفن، ونوافذ مكسورة. وبحسب التقارير، يظهر في المدارس تآكل مادي متقدم في المباني المتنقلة، وكثير منها قائم منذ عشرات السنين. ونتيجة لذلك، تحطمت أو تشققت صفوف كاملة من بلاط السيراميك في كثير من الصفوف، وغاص بعضها إلى الداخل وخلق حفرًا تكشف بنية الرمل والباطون، وفي بعض الحالات بقيت شظايا سيراميك حادة ومسننة. **وكل ذلك يعرّض التلاميذ لخطر التعثر والإصابة.**

عفن أسود في ثانوية أبو قويدر

سقف في خطر انهيار في العزازمة (ب)

في بعض الحالات، جدران وأسقف المباني القديمة، معوجّة ومقشرة بل وظهرت فيها ثقوب فعلية؛ وفي إحدى المدارس بدأت ألواح الجبس بالانهيار. وفي مدرستين أُفيد عن سجاد حائطي ممزق ومتفتت، وهو، بوصفه مادة قابلة للاشتعال، يخلق "بيئة

غير آمنة تدعو إلى الحرائق أو الإصابات".[38] وفي حالة تل عراد، وُضح أن "عمر المبنى يصعّب الصيانة اليومية" وأن "مادة المبنى تتعب وتعاني من تآكل طبيعي".[39]

كما وُثّقت في 8 مدارس نوافذ مكسورة، أو محطمة، أو غير سليمة، من بين أمور أخرى بسبب عدم استخدام زجاج غير قابل للتحطم، كما هو مطلوب لحماية التلاميذ من الآفات ومن أضرار الطقس. وفي 6 مدارس وُثقت مكاره رطوبة أو عفن، بما في ذلك عفن أسود، وصدأ، ورطوبة نتيجة تسرب مياه عبر السقف.

قصارة حائط متفتتة في تل عراد

ثقب في جدار في العزازمة (ب)

نافذة محطمة في العزازمة (أ)

الأثاث والمعدات الصفية

في 7 من أصل 11 مدرسة تم رصد قطع أثاث أو معدات معيبة أو مكسورة، بما في ذلك طاولات، وكراسٍ، وألواح محو، وفي كثير منها أجزاء مرتخية، أو بارزة، أو حادة، أو مكسورة. وبحسب التقارير، فإن استخدام أثاث أو معدات في حالة سيئة إلى هذا الحد يشكل مكرهة سلامة، إذ تنشأ عنها للتلاميذ **أخطار إصابة، أو سقوط، أو اصطدام** أثناء الاستخدام اليومي والحركة داخل الصف. كما تبيّن أن بعض المعدات غير سليم إطلاقًا، ولا يمكن أن يستخدمه الأطفال في دراستهم.

طاولة كتابة في بير المشاش

طاولة كتابة في رخمة

خزانة مكسورة وغير مثبتة بالحائط في الأمل

[38] فحص السلامة في مدرسةالعزازمة (أ)، ص. 17.

[39] فحص السلامة في مدرسة تل عراد، ص. 17.

في جميع هذه المدارس، باستثناء واحدة، أُفيد عن خزائن كثيرة غير مثبتة إلى الجدار كما ينبغي. وبحسب التقارير، **تواجه الخزائن خطر الانقلاب،** إذ إن "الخزائن المرتفعة والضيقة من هذا النوع تميل إلى فقدان استقرارها بسهولة والانهيار إلى الأمام على الطاولات، وإصابة التلاميذ الذين يجلسون هناك بصورة بالغة الخطورة".[40]

أنظمة التكييف

وجدت مكيّفات معطلة ولا تحظى بصيانة لائقة في 6 مدارس. وبحسب التقارير، فإن كثيرًا من المكيّفات غير سليم، وبعضها يصدر ضجيجًا كبيرًا أو يسبب تسربات. كما تبيّن أنه في فترات الحر أو البرد الشديدين، أي في ظروف الطقس المتطرفة التي تميز النقب، لا توفر الأنظمة تكييفًا لائقًا، ولا تبرّد الصف أو تسخّنه كما ينبغي. ونتيجة لذلك، يُضطر التلاميذ والطاقم إلى المكوث ساعات طويلة في صفوف لاهبة أو متجمدة، مع المساس بقدرتهم على التركيز والمكوث في المؤسسة، وكذلك المساس بصحتهم وزيادة خطر الإصابة بالأمراض.

مكيّفات محطّمة في صفوف دراسية في العزازمة (ب)

الصحة العامة والنظافة

المراحيض

تعكس نتائج التقارير بشأن المراحيض صورة قاسية بشكل خاص: **ففي 10 من أصل 11 مدرسة وُجدت أوجه قصور خطيرة في أجنحة المراحيض:** أبواب ناقصة أو مكسورة، وصناديق طرد وآليات شطف معيبة، ومراحيض بلا مقاعد، ومغاسل وحنفيات غير سليمة، ونقص في مرافق الورق والصابون، وأنابيب مكشوفة، ورطوبة، وأوساخ.

كما يتبين من التقارير **أن مقصورات المراحيض في معظم المدارس التي خضعت للفحص لا تتيح للتلاميذ الحصول حتى على مستوى الخصوصية الأساسي والمطلوب:** ففي 7 من أصل 11 مدرسة توجد أبواب وفواصل مكسورة، وفي حالات كثيرة لا يوجد باب للمرحاض إطلاقًا. وفي بعض مقصورات المراحيض لا توفر النوافذ أيضًا خصوصية وحماية كافيتين: ففي العزازمة (ج)، مثلًا، النوافذ في جناح المراحيض **مفتوحة تمامًا،** بلا شبك أو زجاج.

في سبع مدارس أُفيد بوجود **مغاسل أو مراحيض غير سليمة،** بما في ذلك مراحيض لا يمكن شطفها بالماء، ومراحيض مكسورة، ومغاسل بلا حنفيات أو غير موصولة بالمياه في موعد الفحص. وفي مدرستي الأمل وتل عراد أُفيد عن نقص حاد في مقصورات المراحيض، إذ وُثّقت فيهما ثلاث مقصورات مراحيض للبنات وثلاث مقصورات للبنين فقط، بصورة لا تتلاءم مع عدد التلاميذ الذين يتعلمون في المدرسة.

[40] فحص السلامة في مدرسة رخمة، ص. 17.

في مدرسة العزازمة (ب) تُستخدم مراحيض عربية (مراحيض قرفصاء) قديمة، وقد ورد في التقرير بشأنها إن "المراحيض وُجدت شديدة الاتساخ، ومهملة، وموضع القدمين حولها متآكل وملوث. في مؤسسات التربية والتعليم، لا يستوفي هذا النوع من المرافق معايير النظافة والإتاحة، **ويخلق مكرهة صحية خطيرة. خطر الإصابة بالأمراض".**[41]

إن الحالة القاسية لأجنحة المراحيض في المدارس العشر، ووجود عدد كبير من أوجه القصور في غرفة واحدة، **يعرّضان صحة التلاميذ للخطر**. هكذا كُتب عن مدرسةالعزازمة (أ): "إن الإهمال المركّب المتمثل في مراحيض مكسورة، وانعدام الحنفيات، وانعدام الأبواب، والرائحة الكريهة، والرطوبة في الجدران، يخلق بيئة ملوثة بصورة كامنة. يمتنع الأطفال عن استخدام مرافق الصحة العامة لأنه لا توجد خصوصية. **والأطفال الذين يُضطرون إلى استخدام مرافق كهذه يكونون في أعلى خطر للإصابة بالبكتيريا، والطفيليات، والأمراض الجلدية، والالتهابات".**

مقصورات مراحيض في أبو قرينات

مراحيض قرفصاء في العزازمة (ب)

مغاسل بلا حنفيات في العزازمة (أ)

مرافق الشرب

في 10 من أصل 11 مدرسة ورد أنه لا تتوفّر برادات مياه كافية لتزويد مياه شرب باردة قياسًا بعدد التلاميذ في المدارس، وأن المرافق القائمة في حالة صيانة وصحة عامة متردية. ففي مدرسة أبو قويدر الابتدائية، مثلًا، أُفيد عن وجود ثلاث برادات مياه فقط، رغم أن نحو 1,200 تلميذ يتعلمون في المدرسة، **أي مرفق شرب واحد لكل 400 تلميذ**. وفي وقت الفحص، لم تكن البرادات تعمل أصلًا ولم تُخرج مياهًا. كما وُجد في مدرسة أبو قرينات نقص حاد في مرافق الشرب، إلى جانب مرافق شرب غير صالحة للاستخدام إطلاقًا.

إن قلة برادات المياه السليمة **تزيد خطر الإصابة بالأمراض والانكشاف على مكاره صحية،** وتشكل مساسًا بإتاحة مياه الشرب للتلاميذ، **بصورة تزيد من خطر الإصابة بالجفاف والإجهاد الحراري،** لا سيما في ظروف المناخ والحر الشديد التي تميز الصيف في النقب.

[41] فحص السلامة في مدرسة العزازمة ب، ص. 17.

مرفق شرب في مدرسة أبو قرينات

الجاهزية لحالات الطوارئ

التحصين

تبيّن في جميع المدارس الـ11 عدم تحصين مستوفٍ للمعايير داخل مساحة المدرسة. صحيح أن هناك غرفًا محصنة في البلدات نفسها، خارج مساحة المدارس، لكنها معدة لخدمة مجمل المجتمع الذي يعيش في القرية، ولا تستطيع احتواء جميع التلاميذ والطاقم، وفي معظم الحالات لا يزيد عددها عن اثنتين. وليس نادرًا أن تكون طرق الوصول إلى الغرف المحصنة خطيرة وغير ملائمة لحالات الطوارئ: ففي العزازمة (ج)، مثلًا، تتكون باحة الوصول أمام الغرف المحصنة من أرض رملية مليئة بحجارة صغيرة وحصى متناثر، **مما ينطوي على خطر التعثّر والسقوط والإصابة** في صفوف التلاميذ الذين يسارعون إلى الاحتماء.

وكما كُتب في التقارير، فإن "هذه الحالة تخلق فجوة جوهرية في حماية التلاميذ والطاقم أثناء أحداث الطوارئ، ولا تضمن لجميع الموجودين في المؤسسة وصولًا متاحًا، وآمنًا، ومراقبًا إلى مساحة تحصين مستوفية للمعايير خلال وقت الاحتماء المطلوب. إن **غياب استجابة تحصين مؤسسية كافية يمس بأمن التلاميذ والطاقم وبشعورهم بالحماية"**[42]. وبالفعل، أفاد أهالٍ كثيرون من القرى غير المعترف بها بأن أطفالًا عانوا من مشاعر شديدة من القلق، والضائقة، والخوف في غياب أي استجابة تحصينية، ومن صعوبة كبيرة في التعافي والعودة إلى الروتين بعد ذلك.

إن لهذا النّقص في التحصين أيضًا تداعيات على قدرة التلاميذ على الحفاظ على التسلسل التعليمي والروتين في الفترات المتوترة: ففي حين تستطيع المدارس ذات التحصين السليم مواصلة نشاطها أو العودة إليه وفق التعليمات، فإن غياب استجابة تحصين في مدارس القرى غير المعترف بها قد يترك تلاميذها بلا إطار تحديدًا في فترات الأزمات، ويعمّق الفجوة بينهم وبين تلاميذ آخرين.

معدات إطفاء الحرائق

في 8 من أصل 11 مدرسة وُجدت أوجه قصور مباشرة في معدات إطفاء الحرائق. وفي معظمها، لم تكن معدات إطفاء الحرائق كاملة ولا سليمة. وفي بعض المدارس كانت المعدات منتهية الصلاحية أو لم تخضع لفحص سلامة، وفي بعضها لم تكن الخزانة نفسها سليمة، بحيث لا يمكن الوصول بسرعة إلى المعدات في حالة نشوب حريق.

[42] انظروا مثلًا: فحص السلامة في مدرسة رخمة، ص. 18.

في مدرسة العزازمة (ب)، وُجد أن نقطة إطفاء الحرائق وبكرة خرطوم إطفاء الحرائق **معطلتان تمامًا**، وصُنفتا على أنهما "إخفاق شامل في استيفاء معايير السلامة".[43] **إن توفر معدات إطفاء حرائق سليمة وفاعلة هو أمر حيوي لضمان استجابة فورية في حالة نشوب حريق ومنع حادث يهدد الحياة.**

الملخص والمطالب

تشير مجمل النتائج إلى تقصير مستمر في صيانة المدارس التي خضعت للفحص. إن حجم أوجه القصور، ومدى شيوعها، وتراكمها في كافة المدارس التي خضعت للفحص، تدل على إهمال مستمر في البنية التحتية، وعلى فجوة ملموسة بين الظروف المطلوبة في مؤسسات التربية والتعليم وبين الواقع الفعلي. ولا يقتصر هذا الوضع على خلق مخاطر جسدية فورية فحسب، بل يمس أيضاً بالقدرة على الحفاظ على روتين دراسي متواصل، وآمن، وقائم على المساواة، فضلًا عن المساس بشعور التلاميذ بالأمن والحماية. **تعكس النتائج إخفاقًا عميقًا في توفير الظروف الأساسية اللائقة لبيئة تربوية، وتجسد الحاجة إلى تدخل شامل (منهجي) وعاجل، وليس الاكتفاء بحلول موضعية فقط.** وفي ظل هذه الظروف، نورد فيما يلي مطالبنا لمعالجة هذا التقصير:

- **الإصلاح الفوري لكافة أوجه القصور، والصيانة الجارية والمراقبة:** على وزارة التربية والتعليم، والمجالس الإقليمية، والجهات الخاصة التي تشغّل المدارس، العمل فورًا على إصلاح كافة أوجه القصور في جميع مؤسسات التربية والتعليم في القرى غير المعترف بها، ولا سيما الإصلاح العاجل لكافة مكاره السلامة والصحة العامة التي رُصدت والتي تشكّل خطرًا على التلاميذ، وتزويد وزارة التربية والتعليم بمصادقات تفيد بإصلاح أوجه القصور بعد فحصها من قِبل شركات مستقلة. وفي هذا الإطار، يجب على وزارة التربية والتعليم ضمان تخصيص ميزانية لهذه الخطوة والإشراف عليها كما ينبغي. ومن أجل منع تكرار هذه الظاهرة، يجب على وزارة التربية والتعليم العمل بالتعاون مع الهيئات المُشغّلة للمدارس لإنشاء آلية منظمة للصيانة الجارية، والمراقبة، ومتابعة إصلاح أوجه القصور، ومن ضمنها إجراء فحوصات دورية بوتيرة عالية وفحص تطبيق نتائجها.
- **تحسين آلية التعاقد ورصد الميزانيات:** نظرًا إلى أن الخلافات بين الأطراف تنشب في كل عام بشأن حجم التزاماتها ومصادر التمويل، فإن التعاقدات المستقبلية بين وزارة التربية والتعليم والجهة المُشغّلة للمدرسة، يجب أن تشمل التحديد المسبق والمفصل لحجم الميزانية وتوزيع المسؤوليات بين الطرفين، ومن ضمن ذلك المسؤولية عن صيانة المؤسسة، وإصلاح أوجه القصور المتعلقة بالسلامة والصحة العامة، وتمويل هذه العمليات. وفي هذا الإطار، يجب تحديد آلية لمعالجة الخلافات (مثل الوساطة)، من أجل منع التعطيل المتكرر لخدمات التربية والتعليم.
- **تحسين وتنظيم البنى التحتية والمباني في المدارس:** على المدى الطويل، يجب العمل على ربط المدارس بالبنى التحتية الحيوية مثل المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، واستبدال المباني المتنقلة بمبانٍ ثابتة، وإزالة العوائق التخطيطية للحصول على تصاريح لتوسيع المرافق المطلوبة للمدارس، ومن ضمنها الغرف الصفية الإضافية، والملاعب الرياضية، وغيرها. هكذا فقط يمكن ضمان توفير بيئة دراسية آمنة، ولائقة، وتحفظ كرامة التلاميذ.
- **التعاون وخلق قناة تواصل مستمرة مع لجان أولياء الأمور:** تُعدّ لجان أولياء الأمور في مدارس القرى غير المعترف بها الجهة الأكثر دراية بحالة المدارس، سواء لكونها على تواصل مستمر مع مدير المدرسة، والطاقم التربوي، والمجتمع المحلي، أو لكونهم يعيشون واقع المدرسة ويختبرونه بشكل مباشر من خلال أطفالهم. في الوقت الحالي، لا تتلقى لجان أولياء الأمور أي استجابة عندما يشير أعضاؤها إلى المكاره العديدة في المدارس ويطرحون مخاوفهم بشأن سلامة أطفالهم. إن إشراك أهالي التلاميذ، وتوفير عنوان واضح لتوجهاتهم، والاستماع إليها وتوفير استجابة ملائمة لها، هي مكوّنات حيوية في تحسين حالة المدارس وضمان بيئة دراسية آمنة ولائقة.
- **توضيح توزيع الأدوار بين الجهات المُشغّلة للمدارس الثانوية:** من الواضح، على الأقل فيما يتعلق بإحدى المدارس الثانوية، أن هناك فجوة ملموسة بين الطريقة التي تُدرك بها كل جهة من الجهات المعنية (وزارة التربية والتعليم، والمجلس، والهيئة الخاصة) دورها. لذلك، هناك حاجة إلى توضيح وتحديد توزيع الأدوار بين هذه الجهات، وفي هذا

[43] فحص السلامة في مدرسة العزازمة ب، ص. 15.

الإطار، يجب ضمان إسناد معالجة قضايا الصحة العامة، والتي تعالجها السلطات المحلية بشكل روتيني (ومن ضمنها جمع النفايات)، إلى جهة معينة ورصد الميزانيات لها وفقًا لذلك.